

مجلس الإدارة

الدورة 343، جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر 2021

INS

القسم المؤسسي

التاريخ: ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١
الأصل: إنكليزي

البند الثالث من جدول الأعمال

المسائل المنبثقة عن أعمال الدورة ١٠٩ (٢٠٢١) لمؤتمر العمل الدولي

تحليل التدابير المتخذة لتعزيز سير العمل الفعال للمؤتمر

غرض الوثيقة

تستعرض هذه الوثيقة الترتيبات المنفذة في الجزء الأول من الدورة ١٠٩ للمؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠٢١ بهدف استخلاص الدروس التي يمكن أن تسهم في زيادة تحسين سير عمل المؤتمر في الدورات المقبلة (انظر مشروع القرار في الفقرة ٥٥).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة التمكينية بآء: الإدارة الفعالة والناجعة للمنظمة.

الانعكاسات السياسية: السير السلس والفعال لدورات المؤتمر.

الانعكاسات القانونية: لا توجد انعكاسات مباشرة.

الانعكاسات المالية: لا توجد انعكاسات مباشرة.

إجراء المتابعة المطلوب: إعداد وتقديم المقترحات إلى الدورة ٣٤٤ لمجلس الإدارة (آذار/مارس ٢٠٢٢) فيما يتعلق ببرنامج العمل وترتيبات العمل للدورة ١١٠ للمؤتمر (٢٠٢٢).

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة الاجتماعات والوثائق والعلاقات الرسمية.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.341/INS/3/2 والوثيقة GB.341/INS/3/2(Add.1).

المحتويات ◀

الصفحة

٥ المقدمة
٥ أولاً - العمليات التحضيرية
٥ ألف - تعيين أعضاء هيئة المكتب
٥ باء - اجتماعات المجموعات
٦ جيم - أوراق الاعتماد
٦ دال - التسجيل في اللجان
٦ ثانياً - الحضور
٧ الأمن والتوصيلية
٨ ثالثاً - برنامج العمل وإجراء النقاشات
٨ ألف - الجلسة العامة
٨ الافتتاح المبكر للمؤتمر
٨ مناقشة تقارير المدير العام ورئيس مجلس الإدارة
٨ مؤتمر قمة عالم العمل
٩ اعتماد تقارير اللجان
٩ باء - اللجان
٩ اللجان الدائمة
٩ اللجان التقنية
١٠ جيم - إدارة الوقت
١٠ دال - التصويت وانتخابات مجلس الإدارة
١١ رابعاً - التواصل والاتصال
١٢ مشروع القرار

◀ المقدمة

١. تم تأجيل الدورة ١٠٩ لمؤتمر العمل الدولي، التي كانت مبرمجةً أصلاً للانعقاد في الفترة من ٢٥ أيار/ مايو إلى ٥ حزيران/ يونيه ٢٠٢٠، إلى عام ٢٠٢١ بسبب القيود المفروضة على الاجتماعات والسفر نتيجة جائحة كوفيد-١٩. وقرر مجلس الإدارة في دورته ٣٤٠ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠)، الإبقاء على جميع البنود التي سبق أن أدرجها في جدول أعمال الدورة ١٠٩ إلى جانب التعديلات الناتجة عن دمج دورتين سنويتين^١، وطلب من المكتب إعداد مقترحات بشأن الترتيبات لدورة المؤتمر لكي ينظر فيها في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١).
٢. وإذ أخذ مجلس الإدارة في الاعتبار أن القيود المتعلقة بالاجتماعات والسفر جعلت من عقد دورة المؤتمر في ظل ظروف عادية أمراً مستحيلاً، قرر في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١) أن تُعقد الدورة افتراضياً وأقر عدداً من الترتيبات والإجراءات الخاصة بنسقتها الافتراضي^٢، أعدتها مجموعة الفحص الثلاثية. وتمت الموافقة على الترتيبات والإجراءات الخاصة عن طريق المراسلة^٣ قبل أسبوعين من بدء افتتاح الدورة.
٣. وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي عُقد فيها الجزء الأول من الدورة ١٠٩، تمكّن المؤتمر من تناول جميع البنود المدرجة على جدول أعماله. وقد تبيّن أن التفاوض بشأن النصوص الختامية عبر الوسائل الافتراضية مثير للتحديات، لكن ذلك لم يمنع المؤتمر من استكمال برنامج عمله واعتماد قرار عاجل بشأن الوضع في ميانمار.
٤. وتستعرض هذه الوثيقة الترتيبات المنفذة خلال الجزء الأول من الدورة ١٠٩ للمؤتمر في حزيران/ يونيه ٢٠٢١. وفي حين أن الحاجة لا تستدعي على ما يبدو إجراء تعديل على الترتيبات والإجراءات الخاصة للجزء المستأنف من الدورة ١٠٩، يمكن استخلاص عدة دروس من تجربة النسق الافتراضي التي يمكن أن تثبت فائدتها عند النظر في مزيد من التحسينات على سير عمل الدورات القادمة والمقبلة للمؤتمر.

◀ أولاً - العمليات التحضيرية

ألف - تعيين أعضاء هيئة المكتب

٥. فيما عدا استثناءات قليلة جداً، تم تحديد أعضاء هيئة مكتب المؤتمر ولجانته وفرقه العاملة قبل المؤتمر بمتسع من الوقت، مما سمح ببدا الاجتماعات التحضيرية والمشاورات بإشعار مسبق كافٍ. وساعدت الخبرة المكتسبة من ممارسات العمل عن بعد على نطاق واسع والمشاركة في الاجتماعات عن بعد، على إقامة تواصل أكثر فعالية مما كان عليه الحال في الدورات السابقة مع أعضاء هيئة المكتب وفيما بينهم. وكما كان الحال في السنوات الأخيرة، ينبغي أن تتواصل الجهود المبذولة لتقديم هذه التعيينات في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن جميع أعضاء هيئة مكتب المؤتمر ولجانته من الاستعداد بشكل مناسب لأداء واجباتهم بأكبر قدر ممكن من الفعالية والنجاحة.
٦. واعتُبر الحضور الشخصي لمعظم أعضاء هيئة المكتب في جنيف أمراً حاسماً لسير الأعمال سيراً سليماً، وينبغي الإبقاء على هذا الإجراء إلى أقصى حد ممكن عند إدارة أي اجتماع افتراضي في المستقبل.

باء - اجتماعات المجموعات

٧. كانت إمكانية عقد المجموعات اجتماعات تحضيرية قبل موعد بدء المؤتمر وأعمال لجانته بوقت طويل، على قدر نفسه من الأهمية الحاسمة لسير العمل الفعّال لدورة المؤتمر. ومن شأن توسيع نطاق هذه الممارسة لتشمل دورات المؤتمر الحضورية في المستقبل أن يسمح للجان ببدا عملها الموضوعي اعتباراً من اليوم الأول للدورة،

١ للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر قرار مجلس الإدارة في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠.

٢ قرار مجلس الإدارة في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٢١.

٣ قرار مجلس الإدارة في ١٣ أيار/ مايو ٢٠٢١ والوثيقة ILC.109/D.1.

مما يساهم بالتالي في تقليل الحاجة إلى الجلسات الممددة (في حالة لجان وضع المعايير) أو في توفير وقت إضافي لمجموعات الصياغة (في حالة لجان المناقشة العامة والمتكررة).

جيم - أوراق الاعتماد

٨. لم يؤد الوقت القصير للغاية بين موعد افتتاح نظام الاعتماد الإلكتروني والموعد النهائي لتقديم أوراق الاعتماد، إلى إثارة صعوبات يتعذر على الدول الأعضاء أو الأمانة تذليلها، نظراً إلى أن الوفود لم تكن مضطرة إلى اتخاذ ترتيبات السفر بما في ذلك الحصول على التأشيرات السويسرية لحضور الدورة. وقد تم توسيع نطاق استخدام النظام بنجاح ليشمل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية المدعوة إلى حضور الدورة بصفة مراقب. وما كان مفيداً بشكل خاص هو تعيين جهات تنسيق للاتصال بالوفود الوطنية والوفود المراقبة. ولذلك، يعتزم المكتب مواصلة تعزيز النظام، ولا سيما لتيسير استخدامه من أجل تقديم التعديلات على أوراق الاعتماد الأولية.

٩. وكان توفير عنوان بريد إلكتروني فردي لكل مشارك في المؤتمر، مطلوباً ليس لضمان النفاذ الآمن إلى أعمال المؤتمر من خلال منصة المؤتمرات عبر الإنترنت فحسب، بل لإرسال الرموز الشخصية المطلوبة للتصويت الإلكتروني وتقديم التعديلات والنفاذ إلى التطبيق "ILO Events" أيضاً. وسهّل توافر عنوان بريد إلكتروني فردي لكل مشارك التفاعل مع كل مشارك في المؤتمر، كما أتاح التفاعل فيما بين المشاركين والاتصال بهم. ولذلك، يُقترح الإبقاء على توفير عنوان بريد إلكتروني فردي كأحد البيانات المطلوبة بالنسبة إلى كل شخص معتمد في المؤتمر، بصرف النظر عن نسق الدورة.

دال - التسجيل في اللجان

١٠. كان التسجيل المبكر في اللجان ضرورياً في سياق افتراضي حيث لم تكن المشاركة في أعمال اللجان التقنية ولجنة تطبيق المعايير ممكنة إلا من خلال الدعوات الفردية. وكان اشتراط أن تسجل الحكومات ممثلها في اللجان، انحرافاً عن التبسيط الأخير الذي كانت الحكومات تكتفي بموجبه بالإشارة إلى عضويتها في لجنة من اللجان، دون ذكر اسم المندوب أو المستشار الفردي الذي سيمثلها في اللجنة. ولضمان أن يكون للأشخاص الذين يستخدمون الأدوات الإلكترونية في اللجان (مثل التصويت الإلكتروني أو تقديم التعديلات عبر الإنترنت) الحق في القيام بذلك نيابة عن الحكومة التي يمثلونها، ينبغي إعادة تطبيق شرط التسجيل في اللجان تسجيلاً فردياً. ويمكن فحص ذلك في إطار النظام الأساسي المنقح.

١١. غير أن هذا الشرط طرح صعوبات أمام لجنة تطبيق المعايير، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان المدرجة في قائمة الحالات المطروحة للمناقشة، حيث إن الوزراء وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى، غير المعتمدين كمندوبين أو مستشارين، غير مذكورين في النظام الأساسي من بين فئات المشاركين في المؤتمر الذين يجوز لهم مخاطبة اللجان.

ثانياً - الحضور

١٢. أجريت جميع أعمال المؤتمر من خلال منصة المؤتمرات عبر الإنترنت. وكان المشاركون الوحيدون الذين حضروا مكان انعقاد المؤتمر في مبنى مقر منظمة العمل الدولية، هم: أعضاء هيئة مكتب المؤتمر ومعظم اللجان وأمانتنا مجموعة أصحاب العمل ومجموعة العمال والمنسقون الإقليميون. واعتُبر وجودهم في المكان مفيداً للغاية من أجل سير العمل الفعال للمؤتمر وينبغي الإبقاء على هذا الإجراء إلى أقصى حد ممكن في الاجتماعات المقبلة التي ستعقد عن طريق وسائل افتراضية.

١٣. وسمح النسق الافتراضي للدورة بتسجيل أكبر عدد على الإطلاق من الدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر: ١٨١ دولة عضواً من أصل ١٨٧ دولة عضواً، فضلاً عن ملاحظة التحسن الأكثر أهمية في معدل مشاركة وفود دول الكاريبي ودول جزر المحيط الهادئ.^٤

١٤. وكان العدد الإجمالي للمندوبين المعتمدين أقل مما كان عليه في الدورات السابقة: ٤٦٧ ٤ مندوباً مقابل ٦٦١ ٧ في عام ٢٠١٩ و ٤٣٨ ٦ في عام ٢٠١٨. ولكن، إذا أخذنا في الاعتبار أنه وفقاً للترتيبات الخاصة بالدورة، كان

^٤ انظر التقرير الأخير بشأن الموضوع المقدم إلى مجلس الإدارة (الوثيقة GB.331/LILS/1)، الفقرة ٩.

الاعتماد متاحاً فقط للأفراد الذين يؤدون دوراً مؤسسياً في المؤتمر،^٥ فإن العدد المسجل أعلى مما كان عليه في الدورات السابقة: على سبيل المثال في دورة (المئوية) لعام ٢٠١٩، بلغ إجمالي المندوبين المعتمدين ذوي دور مؤسسي ٣٣١٢ وفي عام ٢٠١٨ بلغ العدد ٢٧٦٦.^٦

١٥. وفي المقابل، كان متوسط عدد المندوبين الذين حضروا الجلسة العامة وجلسات اللجان، على النحو المبين في الجدول ١ أدناه، منخفضاً انخفاضاً ملحوظاً: عبر النسق الافتراضي، تابع ٣٧ في المائة فقط من المندوبين المعتمدين في المتوسط أعمال جلسة من الجلسات العامة أو جلسات اللجان التي كان مقرراً عقدها كل يوم.

◀ الجدول ١: متوسط عدد الحاضرين في اليوم

المجموع	اللجان				تطبيق المعايير	الجلسة العامة	
	اللجنة التنظيمية	اللجنة المالية	الاستجابة لمواجهة كوفيد	المناقشة المتكررة			
1 177	100	169	198	224	265	390	المشاركون المعتمدون
477			122	154	201		المراقبون (منصة المؤتمر الإلكترونية الموازية)
1 654	100	169	320	378	466	390	المجموع

١٦. وبالنظر إلى أن نسبة المشاركين النشطين في الدورة الحضورية الأخيرة للمؤتمر في عام ٢٠١٩ مثلت أيضاً أقل من ٥٠ في المائة من المندوبين المسجلين، فإن مجلس الإدارة قد يرغب في التوصية بأن يقتصر الاعتماد على الأشخاص الذين لهم دور مؤسسي أيضاً في الجلسات الحضورية من خلال تعليق العمل بالنظام الأساسي للمؤتمر على أساس تجريبي. ويمكن لأشخاص آخرين من الوفود الوطنية أو الوفود المراقبة ممن يرغبون في حضور المؤتمر متابعة الأعمال عن بعد، أو يمكن منحهم حق النفاذ عند الطلب كزوار برعاية الهيئات المكونة الوطنية. وقد يكون ذلك مفيداً بشكل خاص في ضوء الصعوبات السابقة المتعلقة بسعة القاعات في مكان انعقاد المؤتمر في قصر الأمم ومبنى منظمة العمل الدولية، لا سيما أثناء أعمال التجديد التي ستجرى في السنوات القليلة المقبلة.

١٧. ومن شأن اعتماد نهج مختلط يجمع بين الحضور الشخصي والمشاركة عن بُعد، أن يسمح لأعضاء الوفود الوطنية الذين تقتصر مشاركتهم في الجلسة العامة أو في اللجان على مداخلات في مواعيد محددة أو جلسة محددة للجنة معينة - على سبيل المثال مشاركة وزير أو صاحب عمل أو قائد عمالي في الجلسة العامة أو مداخلة ممثل حكومي في لجنة تطبيق المعايير فقط لمناقشة حالة قطرية معينة - أن يقرروا ما إذا كان ذلك يستدعي السفر أم لا. كما يوفر هذا النهج الميزة الإضافية التي تتمثل في السماح لأطراف ثالثة لا تحضر المؤتمر في الظروف العادية، بمتابعة الأعمال. ويمكن أن يساهم تمكين المجتمع الأكاديمي من حق النفاذ، على سبيل المثال، في زيادة التواصل والإطلاقة. ومع ذلك، فإن هذا النسق المختلط سينطوي على تحد أمام متابعي سير الأعمال عن بُعد من مناطق ذات توقيت مختلف.

الأمين والتوصيلية

١٨. استُخدمت عناوين البريد الإلكتروني الفردية التي قدمها المندوبون عندما قدموا أوراق اعتمادهم، لإرسال الدعوات مع روابط مبيّنة تتيح توصيلهم بخدمة متابعة أعمال الاجتماعات التي تسجّلوا فيها. وتسبب تلقي كل مندوب رسائل مختلفة عبر البريد الإلكتروني، يحتوي كل منها على رابط لاجتماع واحد، في حدوث ارتباك وأدى إلى طلبات مستمرة لإعادة إرسال الدعوات.

١٩. ورداً على تعليقات الهيئات المكونة بشأن عدم الوضوح في دعوات المؤتمر عبر الإنترنت، ينكب المكتب على تحسينها من أجل الجزء المستأنف من الدورة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ولن تسمح إتاحة روابط منصة المؤتمرات عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني أو من خلال التطبيق، بالنفاذ الآمن

^٥ انظر الوثيقة ILC.109/D.1، الفقرتان ٧ و٨.

^٦ الوثيقة GB.337/INS/3/3، الجدول ١.

والخصوصي والفردى إلى المنصة والأعمال. ومن ثم، فإن إرسال الروابط الفردية إلى المشاركين المعتمدين دون غيرهم، ممارسة يجب الإبقاء عليها.

٢٠. وفيما يتعلق بالأمن والتوصيلية، لم يُستترع انتباه المكتب إلى أي مسائل رئيسية باستثناء حالات قليلة تتعلق بمشاكل التوصيلية بسبب النطاق الترددي المحدود في موقع وجود المندوبين. وكان الاختبار المنتظم للتوصيلية مع المتحدثين الرئيسيين في مؤتمر قمة عالم العمل أو لجنة تطبيق المعايير مفيداً للغاية وسيجري اتباعه في الاجتماعات الافتراضية في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، وللحيلولة دون أن تعطل مشاكل التوصيلية سير النقاشات، سيجري تشجيع المندوبين المسجلين للتحديث في الجلسة العامة على التوصيل بالخدمة قبل ٣٠ دقيقة على الأقل من الفترة الزمنية المقدرة لحديثهم.

◀ ثالثاً - برنامج العمل وإجراء النقاشات

ألف - الجلسة العامة

الافتتاح المبكر للمؤتمر

٢١. أتاح تقديم موعد الافتتاح الرسمي للمؤتمر في ٢٠ أيار/ مايو، أي قبل أكثر من أسبوع من بدء أعمال اللجان، إجراء الأعمال التحضيرية قبل بدء أعمال اللجان، مما أدى إلى تقليص الوقت المخصص لإجراءات الافتتاح في كل لجنة وإتاحة إمكانية بداية مبكرة للعمل الموضوعي.

٢٢. وللاستفادة من هذه المزايا في المستقبل، يمكن النظر في فصل الافتتاح الرسمي والإجرائي للمؤتمر عن الافتتاح الأكثر موضوعية واحتفالية للمؤتمر الذي يشمل مداخلات المدير العام ورئيس مجلس الإدارة ورئيس المؤتمر والمتحدثين باسم المجموعات. والمكتب على استعداد لتقديم مقترحات في هذا الصدد يمكن أن تؤدي إلى عقد جلسة موضوعية إضافية للجان.

مناقشة تقارير المدير العام ورئيس مجلس الإدارة

٢٣. ظل عدد المتحدثين مرتفعاً بشكل معقول، حيث بلغ ٢٦٨ مندوباً، مقارنة مع ٣١٧ في عام ٢٠١٩ (دورة المنوية) و٣٠٥ في عام ٢٠١٨ و٢٩٥ في عام ٢٠١٧ و٢٩٤ في عام ٢٠١٦.

٢٤. وفي غضون أربع دقائق كحد زمني (للبيانات المسجلة مسبقاً والبيانات المباشرة على السواء) ألقى المندوبون بيانات موضوعية تضمنت رسائل أساسية. لذلك، يُقترح الإبقاء على هذا الحد الزمني في الدورات المقبلة للمؤتمر.

٢٥. وأتاح استخدام البيانات المرئية للمتحدثين من مناطق ذات توقيت مختلف، الإدلاء بمداخلاتهم حسب وقت تفرغهم أو تفضيلهم. وأتاح الجمع بين الطرائق المسجلة والمباشرة المرونة للأمانة لتشغيل البيانات المسجلة مسبقاً عند حدوث مشاكل في الاتصال في المداخلات المباشرة، وبالتالي تحقيق استفادة قصوى من الوقت المتاح.

٢٦. ويمكن النظر في هذا الصدد في إمكانية السماح بإلقاء الخطابات المرئية المسجلة مسبقاً في الدورات المقبلة للمؤتمر، مما يتيح تقديم مساهمات من الحكومات وأصحاب العمل وقادة نقابات العمال، الذين لا يكون بإمكانهم عادة السفر إلى جنيف لمجرد عرض إلقاء بيان في جلسة عامة.

مؤتمر قمة عالم العمل

٢٧. على غرار السنوات السابقة، تألف مؤتمر قمة عالم العمل من قسم رفيع المستوى بمشاركة شخصيات مرموقة ورؤساء دول أو حكومات وحلقة نقاش ثلاثية. واستجابة للطلبات السابقة من الهيئات المكونة من أجل مزيد من التفاعل، اعتمد المكتب استخدام إطار الدردشة في منصة المؤتمرات عبر الإنترنت لطرح الأسئلة على المحاورين. وساهم ذلك في إجراء محادثة أكثر دينامية ومشاركة أوسع للجمهور.

٢٨. واستناداً إلى هذه التجربة وتجارب الدورات السابقة، سيكفل المكتب إجراء مشاورات مبكرة في المستقبل، مما سيتيح التحضير في الوقت المناسب لحلقة النقاش واختيار المحاورين رفيعي المستوى.

اعتماد تقارير اللجان

٢٩. كانت مدة التسعين دقيقة المخصصة لمناقشة واعتماد تقارير اللجان كافية بفضل التقيد الصارم بالحدود الزمنية المحددة للمداخلات. ويُقترح الاستمرار في هذه الممارسة في الدورات المقبلة للمؤتمر.

باء - اللجان

اللجان الدائمة

٣٠. عقدت لجنة أوراق الاعتماد خمس جلسات بحضور الرئيس في قاعة الاجتماعات وتواصل أعضاء من مجموعتي أصحاب العمل والعمال عن طريق منصة المؤتمرات عبر الإنترنت. ولم يؤثر هذا النسق تأثيراً كبيراً على مرونة التبادل بين الأعضاء، كما أدارت اللجنة عبء عملها إدارة فعالة. وكان عدد الاعتراضات المتلقاة، وهي ستة اعتراضات، منخفضاً جداً مقارنة بالدورات السابقة: ١٢ اعتراضاً في عام ٢٠١٩؛ ٢٧ اعتراضاً في عام ٢٠١٨؛ ٢٩ اعتراضاً في عام ٢٠١٧. ولم تتلق اللجنة أي شكاوى بسبب النسق الافتراضي، نظراً إلى أنه كان هناك نطاق ضيق للشكاوى المتعلقة بعدم دفع نفقات السفر والإقامة للمندوبين والمستشارين.

٣١. واستُعيض عن التقرير الموجز بشأن أوراق الاعتماد، الذي يقدمه رئيس مجلس الإدارة، بالمعلومات التي يجري تحديثها بانتظام على الموقع الإلكتروني للمؤتمر، بما في ذلك النصاب القانوني المطلوب في أي وقت من الأوقات لصحة عملية التصويت في المؤتمر. وفي هذه الدورة، استند النصاب القانوني إلى جميع المندوبين المعتمدين وليس إلى المسجلين على أنهم حاضرين فحسب، حيث لم تكن هناك حاجة إلى تسجيل إضافي في إطار النسق الافتراضي.

٣٢. وتمكنت اللجنة المالية من النظر في جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها الحافل بالعمل بشكل خاص،^٧ والذي شمل مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، في جلستين عوضاً عن ثلاث جلسات كانت مرتقبة في البداية.

٣٣. وتمكنت اللجنة التنظيمية من تناول البنود الثلاثة التي أحالها إليها المؤتمر في الجلسة الوحيدة التي كانت مقررة في ٢ حزيران/يونيه:

- النص الموحد للنظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي بصيغته المعدلة؛
- اقتراح إلغاء وسحب صكوك العمل الدولية المدرجة تحت البند السابع من جدول أعمال المؤتمر؛
- مشروع القرار بشأن مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية والتمثيل العادل لكافة الأقاليم في الإدارة السديدة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية.

٣٤. واجتمعت اللجنة من جديد في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه للنظر في مشروع القرار بشأن ميانمار. وللقيام بذلك، استخدمت اللجنة نفس الأداة الإلكترونية للتعديلات، التي تستخدمها اللجان التقنية ونظام عرض النص قيد المناقشة باللغات الرسمية الثلاث. وتمكّن أعضاء اللجان والأمانة من التكيف بفعالية مع هذا التغيير في البرنامج على الرغم من صعوبة مناقشة نص حساس سياسياً في إطار افتراضي بوقت محدود.

٣٥. وأفضت سلسلة المشاورات الثلاثية غير الرسمية بشأن التعديلات في أساليب عمل لجنة تطبيق المعايير التي ستجرى في نسق افتراضي، إلى عمل سلس ومنتج للجنة. وساهم الاستخدام المتزايد للمعلومات المكتوبة التي قدمتها الحكومات في إدارة الوقت إدارة ناجحة في ظروف انخفاض عدد الجلسات. وأدى إنشاء صندوق بريد مخصص للجنة إلى تبسيط الاتصالات وتركيزها مما سمح بتبادل مرن وردود فعل سريعة ينبغي الإبقاء عليها في الدورات المقبلة. وأخيراً وليس آخراً، سهلت الاجتماعات التحضيرية الافتراضية للمجموعات التي عُقدت قبل بدء أعمال اللجنة، تسهياً كبيراً للاعتماد المبكر لقائمة الحالات.

اللجان التقنية

٣٦. وفرت الترتيبات الخاصة الموضوعية للجنة التقنية (الاستجابة لمواجهة كوفيد والمناقشة المتكررة بشأن الضمان الاجتماعي) إطاراً مناسباً لسير عملها في مثل هذه الظروف الاستثنائية. وكانت أداة التعديل الإلكترونية

^٧ الوثيقة ILC.109/CF/D.1(Rev.2).

التي اعتمدت في عام ٢٠١٩ مفيدة بشكل خاص في إطار افتراضي ويمكن الإبقاء على بعض التعديلات التي تم تنفيذها في عملية التدقيق في التعديلات للدورات المقبلة.

٣٧. وكانت اللجان التقنية الأكثر تأثراً بالنسق الافتراضي للدورة، ولا سيما من حيث تقليص الوقت المتاح لها، على النحو الموضح في الفقرة ٤١ أدناه.

٣٨. وكما كان الحال بالنسبة إلى الجلسة العامة، كان حضور أعضاء هيئة المكتب وأمانتي المجموعتين في مكان انعقاد المؤتمر عاملاً رئيسياً في السير السلس للجلسات.

جيم - إدارة الوقت

٣٩. من القيود الرئيسية التي فرضها النسق الافتراضي، هناك الحاجة إلى تحديد ساعات العمل لتمكين المندوبين من مناطق زمنية مختلفة من المشاركة. وكان الحد الأقصى لساعات العمل في اليوم الواحد بالنسبة إلى النقاشات المباشرة ثلاث ساعات، من الساعة ١ بعد الظهر إلى غاية الساعة ٤ مساءً بالتوقيت الصيفي لأوروبا الوسطى، باستثناء أيام الأحاد. وفي هذا السياق، كانت الإدارة الناجعة للوقت عاملاً حاسماً لاستكمال برنامج عمل المؤتمر بنجاح.

٤٠. وفي الجلسة العامة، بلغ إجمالي الوقت المخصص للكلمات ٢٢ ساعة و ٣٠ دقيقة (ثمانية جلسات ومدة كل جلسة منها ثلاث ساعات). وبفضل التنفيذ الناجح للتدابير المذكورة في الفقرتين ٢٤ و ٢٥ أعلاه، لم تكن الجلسة التي كان مقرراً عقدها يوم السبت ١٢ حزيران/يونيه ضرورية.

٤١. واضطرت اللجان التقنية إلى اللجوء إلى الجلسات الممددة لاستكمال عملها، الأمر الذي ألزم المندوبين من بعض الأقاليم بالعمل لفترات تتجاوز بكثير ساعات العمل العادية. وكان هذا هو الحال أيضاً بالنسبة إلى اللجنة التنظيمية عندما نظرت في مشروع القرار بشأن ميانمار. وفي حين أن ذلك يؤكد أنه لا يمكن تقليص الوقت الذي تتطلبه اللجان المخصصة للتفاوض على النصوص بقدر أكبر مما كان عليه الحال في عام ٢٠١٩ في الدورات العادية (الحضورية)^٨، فإن المكتب يستكشف بالتشاور مع الهيئات المكونة، التعديلات التي يمكن إجراؤها على برنامج وأساليب العمل لضمان وفاء الفريقين العاملين المجتمعين في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ بولايتهما ضمن ساعات العمل المتفق عليها.

٤٢. ولم يساهم عرض قائمة المتحدثين والوقت المخصص للكلمات خلال الجلسات العامة وجزء النقاش العام للجانب التقنية في إدارة الوقت بنجاحة فحسب، بل أتاح للمندوبين أيضاً الاطلاع على تعاقب المتحدثين ويسر التدفق السلس للمداخلات. ويعتزم المكتب مواصلة هذه الممارسة في الدورات المقبلة.

دال - التصويت وانتخابات مجلس الإدارة

٤٣. بموجب الترتيبات والقواعد الإجرائية الخاصة، لم يكن استخدام التصويت الإلكتروني متوقفاً للتصويت في الجلسات العامة وانتخابات مجلس الإدارة فقط، كما كان الحال في الدورات السابقة للمؤتمر، بل شمل ذلك أيضاً التصويت المحتمل في اللجان بالنظر إلى القيود التي تفرضها المشاركة الافتراضية.

٤٤. وتم إجراء ثلاثين عملية تصويت إلكتروني من أجل اعتماد البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وسحب أو إلغاء ٢٩ اتفاقية وتوصية. وانتخبت الهيئات الانتخابية الثلاث أعضاء مجلس الإدارة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤ من خلال تسعة اقتراعات سرية. وأجريت كل عمليات التصويت هذه عن طريق استخدام النظام القائم على شبكة الويب الذي سبق اختباره في ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ولم تتبين أي ضرورة لإجراء عمليات تصويت في أي لجنة من اللجان خلال الجزء الأول من المؤتمر.

٤٥. وفي حين أنه لا يمكن استخلاص أي درس من استخدام التصويت الإلكتروني في اللجان، فإن التجربة المكتسبة من انتخابات مجلس الإدارة والتصويت في الجلسة العامة تُظهر أن النظام فعال وموثوق بالكامل من الناحية التقنية والتشغيلية. وارتبطت الصعوبات التي جرت مواجهتها بتعقيد قواعد التصويت والمشاركة، الأمر الذي يتطلب جلسات معلومات مكثفة وعمليات تبادل عديدة مع المندوبين.

٤٦. وتطلبت انتخابات مجلس الإدارة حوالي ساعة ونصف الساعة في كل هيئة من الهيئات الانتخابية لأصحاب العمل والعمال. وتطلبت العملية الانتخابية في الهيئة الانتخابية الحكومية عقد اجتماعين اثنين، بلغت مدتهما في المجموع

^٨ الوثيقة GB.337/INS/3/3، الفقرات من ٥٦ إلى ٥٨.

أكثر من ساعتين بقليل. وهذا مماثل للوقت الذي كان مطلوباً في الماضي لإجراء الانتخابات في كل هيئة انتخابية خلال الدورات الحضرية.

٤٧. وفي مقابل ذلك، تحققت مكاسب كبيرة في نجاعة الوقت نتيجة التصويت في الجلسة العامة (البرنامج والميزانية وسحب المعايير أو إلغاؤها) لسببين اثنين. أولاً، تم إدراج جميع عمليات الاقتراع الثلاثين في عملية تصويت واحد، وثانياً، تم إجراء التصويت بالتوازي مع أعمال أخرى للمؤتمر على مدى فترة أطول. وبدأت عملية التصويت خلال الجلسة العامة يوم الخميس ١٧ حزيران/يونيه واختتمت في الجلسة التالية التي عُقدت يوم السبت ١٩ حزيران/يونيه. ووفر ذلك وقتاً كافياً لجميع المندوبين للإدلاء بأصواتهم بغض النظر عن منطقة توقيتهم، كما أتاح للمكتب تقديم المساعدة فيما كان في استطاعة الجلسة العامة استخدام الوقت المحدد المتاح لمواصلة أعمالها الأخرى.

٤٨. وكما هو مبين في الجدول ٢، كان معدل المشاركة في التصويت منخفضاً نسبياً، لا سيما في الهيئتين الانتخابيتين لأصحاب العمل وللعمال. ويتسق ذلك مع معدل المشاركة المنخفض الوارد في الجدول ١ والفقرة ١٥ أعلاه.

◀ الجدول ٢: المشاركة في التصويت على البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وإلغاء أو سحب ٢٩ صكاً

النسبة المئوية للمندوبين المقترعين	عدد الأصوات المدلى بها بالفعل	الحد الأقصى لعدد المندوبين المقترعين		
58.1	375	645		
76.6	230	300	الأعضاء الأصليون	الحكومات
75.0	225		نواب الأعضاء	
49.0	147		نواب الأعضاء (الجولة الثانية)	
50.3	80	159	الأعضاء الأصليون	أصحاب العمل
47.1	75		نواب الأعضاء	
48.7	77	158	الأعضاء الأصليون	العمال
45.5	72		نواب الأعضاء	

٤٩. ويبدو أن هناك سبباً وجيهاً لمواصلة ممارسة دمج جميع عمليات الاقتراع المطلوبة في الجلسة العامة أو معظمها، في تصويت مجمع واحد وتنظيمها بالتوازي مع أعمال الجلسة العامة الأخرى في جلستين أو أكثر.

٥٠. وبناءً على طلب الهيئات المكونة فيما يتعلق بالاقتراع السري، قام المكتب ببرمجة نظام التصويت الإلكتروني بحيث يكون قادراً على تحديد المندوبين الذين شاركوا في الاقتراع والحفاظ في الوقت ذاته على سرية تصويتهم. وقد ثبت أن ذلك مفيد بشكل خاص في التحقق من عمليات الاقتراع التي بلغت النصاب القانوني وحشد المندوبين الآخرين في الحالات التي لم يستخدم فيها وفد من الوفود كل قوته التصويتية.

◀ رابعاً - التواصل والاتصال

٥١. بناءً على الدروس المستخلصة خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، نفذت إدارة الاتصالات والمعلومات العامة استراتيجية اتصال للمؤتمر، مستفيدة إلى أقصى حد من التكنولوجيا الجديدة والمنصات الإلكترونية لإتاحة متابعة الدورة الافتراضية الأولى أمام جماهير منظمة العمل الدولية ذات الأولوية، وذلك بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية والقطرية. وتم اعتماد المنتجات التالية أو تحديثها لتحقيق استفادة قصوى من الابتكارات عبر الإنترنت:

- مشغل وصفحة للبيث المباشر مخصصان للغرض ذاته لاستضافة البيث اليومي للجلسة العامة باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية وإتاحة مقاطع فيديو مسجلة مفهومة. وسجلت صفحة البيث المباشر ١١٧ ٦٠١ مشاهدة فريدة (لا تشمل المشاركين من خلال منصة المؤتمرات عبر الإنترنت). ويمثل ذلك زيادة بمقدار ٣,٥ مرات تقريباً في عدد مشاهدات الفريدة للصفحة مقارنة بعام ٢٠١٩، عندما سجلت صفحة التغطية المباشرة ٣٥ ٥٥٣ مشاهدة فريدة.

- مدونة إلكترونية مباشرة جديدة، نُبِث بشكل منفصل باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية وتعرض محتوى مميزاً وتوفر تحديثاً مستمراً للمؤتمر والمسائل قيد المناقشة. ومن ٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه، سجلت صفحة

المدونات الإلكترونية ٧ ٩٥٥ مشاهدة. وبلغ متوسط الوقت الذي يقضيه المستخدمون على الصفحات تقريباً خمس دقائق. ويمثل ذلك تقريباً خمس مرات متوسط الوقت الذي يقضيه المستخدمون في صفحة البث المباشر للمؤتمر.

• عاد العرض اليومي لعام ٢٠٢١ في نسق رقمي متغير عن طريق استخدام تكنولوجيات جديدة للبث من استوديو افتراضي وربط التوصيل بالزوار ربطاً مباشراً في مواقع مختلفة. وسجلت الصفحة ٥ ٠٥١ مشاهدة فريدة - بزيادة قدرها ١٠ في المائة على أساس المقياس المعادل في عام ٢٠١٩. كما تمت إعادة بث العرض اليومي بثاً مباشراً على قنوات وسائط التواصل الاجتماعي الرئيسية التابعة لمنظمة العمل الدولية وسجل ما مجموعه ٦٠٦ ٣٩ مشاهدة للفيديوهات، وتجاوز عدد المشاهدات منها ١٥ ٠٠٠ مشاهدة على موقع LinkedIn وحده.

• استخدمت منصة أصوات منظمة العمل الدولية (ILO Voices) الجديدة لسرد قصة الإنسان بشأن المسائل قيد المناقشة، من منظور الفاعلين في عالم العمل. ومن ٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه، سجلت المنصة ٨ ٧٧١ مشاهدة وبلغ متوسط الوقت الذي قضاه المستخدمون على الصفحات ثلاث دقائق. ويمثل ذلك تقريباً ثلاث مرات متوسط الوقت الذي يقضيه المستخدمون على صفحة البث المباشر.

٥٢. وبسبب النسق الافتراضي للدورة، لم تكن هناك حاجة لإصدار نسخ مطبوعة من دليل المؤتمر وأتيحت جميع المعلومات بأوضح طريقة ممكنة على الموقع الإلكتروني للمؤتمر ومن خلال التطبيق "ILO Events". وبُذلت قصارى الجهود لتعزيز سهولة استخدام الموقع الإلكتروني، وقد أعرب المندوبون عن تقديرهم الخاص لصفحات اللجان، ولكن لا يزال هناك مجال لتحسين أقسام أخرى من الموقع.

٥٣. وبالاستناد إلى التعليقات المتلقاة، سيواصل المكتب تحسين الموقع الإلكتروني وإيجاد طرائق بديلة لإبلاغ هذه المعلومات للجزء الثاني من الدورة ١٠٩، على سبيل الأولوية، وكذلك للدورات المقبلة.

٥٤. وأخيراً، يبدو أن تجربة النسق الافتراضي للمؤتمر تؤكد أن شروط الانتقال إلى مؤتمر تصدر عنه الوثائق بالصيغة الإلكترونية بالكامل قد استوفيت بالفعل، لأن جميع المعلومات متاحة بسهولة ويمكن النفاذ إليها إلكترونياً كما أن جميع المشاركين مجهزون بالمعدات اللازمة للنفاذ إليها.

◀ مشروع القرار

٥٥. طلب مجلس الإدارة من المكتب أن يعد برنامج عمل مفصلاً للدورة ١١٠ لمؤتمر العمل الدولي (٢٠٢٢) لينظر فيه في دورته ٣٤٤ (آذار/مارس ٢٠٢٢)، مع مراعاة التعليقات الخطية المستلمة بشأن الوثيقة
GB.343/INS/3/3(Rev.1).